فلا يجوز في ساير افعالها وانه خصه بالمذكور وهو الوقوع بعد ان ومثلها في الكثره وقد يقع بعد هلا
والا ولدن وشبهها بقله وانه قد يشعر باختصاصه بعد ان بالتقسيم مع انه لا يختص به كما قال
ابن هشام في تعليقه بدليل الا خصه فلا اليه اي الا اكن لك خطيبه وقد سلم من ذلك قول الالفيه
ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر ويرد عليه امور الاول انه اطلق ان ولو
والمراد الشرطيتان وقد قيدهما بذلك في الشذور الثاني انه زاد في التسهيل قيدا اخر فقال
ان كان اسمها ضميرا ما علم من غايب او حاضر وقال ابن هشام في تعليقه على الالفيه قيد الناظم في التسهيل
وشرحه المسئله بكون الاسم ضميرا واطلق في هذا الكتاب وغيره وهو الظاهر عندي الا ترى
ان قوله عليه السلام التمس ولو خاتما من حديد وقوله ان خيرا فخير لا يظهر فيه الا تقدير الظاهر
اي ان كان عملهم خيرا ولو كان ما تلتمسه خاتما والا لزم عود الضمير على غير اسم صريح في ولو خاتما
وهو خلاف الغالب الثالث لم يصرح بان هذا الحذف جايز او واجب والمراد الاول
فقد بينه في الشذور الرابع قال ابن هشام قد يحذفونها ويبقون الاسم بعد ان نحو ان خير
فخير اي كان فيهم خير او ان كان معهم خير ومفهوم كلام الناظم ربما يقتضي ان ذلك لا يجوز
وقد صرح في كتبه كلها بجوازه انتهى وهذا الامر وارد على قول الشذور وقد يحذفونها مع اسمها
الخامس ضم ابن هشام في الجامع الى مثل ان خيرا ولو خاتما مثل ولكن تصيد لو تبين يديه وذلك وارد
على الكتب الثلاثه قول الكافيه ويجوز في مثلها اربعه اوجه فيه امران الاول لم يبين
ضابط ذلك وضبط في التسهيل جواز الرفع بان يحسن مع المحذوف تقدير فيه او معه فان لم يصلح
تعين النصب الثاني لم يبين مراتبها والاجود نصب الاول ورفع الثاني وعكسه اضعفها كذا في شرح
الكافيه زاد ابن هشام في الجامع ونصبهما ورفعهما متوسطان وقد ذهب الشلوبين الى انهما متكافيان
وذهب ابن عصفور الى ان رفعهما خير من نصبهما لقله الاضمار فيه قول الالفيه وبعد ان
تعويض ما عنها ارتكب فيه امران الاول لم يصرح بوجوب حذفها حينيذ وقد صرح به
في الكافيه والشذور وقد يوخذ من قوله تعويض ما عنها لانه لا يجمع بين العوض والمعوض الثاني
زاد في التسهيل ان هذا الحذف والتعويض ما يكون ايضا بعد ان المكسوره بقله نحو افعل هذا
اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره وعبارته والتزم حذفها معوضا عنها ما بعد ان كثيرا وان قليلا
وقد عد في الكافيه هذا الموضع من مواضع حذف كان واسمها فقال وكان واسمها نوى من
قالا اعوجت الارض لو ان مالا ، لو ان نوقا لك او جمالا ، او ثله من غنم اما لا ، وعده ابن هشام

في الجامع

في الجامع من مواضع حذف كان والاسم والخبر جميعا فقال وحذفها وحدها معوضا عنها
ما في مثل اما انت ذا نفر ثم قال ومع معموليها في افعل هذا اما لا وهذا هو الصواب وفي شرح التسهيل
ان هذا الحذف والتعويض لا يفعل مع ان المكسوره الا في هذا التركيب ولا يجوز اما انت
منطلقا انطلقت قول الالفيه ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون له شروط احدها
ان يكون الجزم بالسكون لا بالحذف ذكره في التسهيل والتوضيح وهو وارد على الشذور
الثاني والثالث ان لا يليه ساكن ولا يتصل بضمير نصب وقد ذكرهما في الشذور وذكر الثاني في
الكافيه الكبرى لكنه خالف في التسهيل فصحح عدم اشتراطه تبعا ليونس الرابع ان يكون في حال
الوصل فاذا وقف عليه ردت لوجود هاء السكت في الوقف على مثل لم يع لكونه على حرفين ولم يك
كذلك فرد ما حذف من الكلمه اولى من اجتلاب هاء مزيده ذكره ابن خروف وتبعه ابن هشام
في الجامع واهمله من الشذور قول الشذور وحذف نون مضارعها يوهم اختصاصه بكان الناقص
لان الكلام فيها وليس كذلك بل الحذف جايز من التامه ايضا الا انه اقل وهذا لا يرد على قول
الالفيه ومن مضارع لكان لاطلاقه باب ما ولا ولات وان المشبهات بليس
ذكرت الاربعه في الالفيه والشذور ولم يذكر ابن الحاجب ان ولات وكانه ذهب الى راي
من قال انهما لا يعملان ولهذا اشار الى تقليله في الالفيه بقوله وقد تلي لات وان ذا العملا ثم ان
ابن مالك عقد هذا الباب في جميع كتبه بعد باب كان لانه ملحق ببعض افعاله وكذا ابن هشام
في الجامع وعقده ابن الحاجب بعد باب ان ولا التي لنفي الجنس وعقده في الشذور
بعد افعال المقاربه فساق نواسخ الافعال على حده ثم ثنى بالحروف وادرجه في القطر
في باب كان من غير تمييز بباب ولا فصل قول الكافيه اسم لا هو المسند اليه بعد
دخولها قال الرضي يرد عليه نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه
بعد دخولها وليس باسم لها فلو زاد الذي كان في الاصل مبتدا لسلم من الاعتراض
قول الالفيه اعمال ليس اعملت ما فيه امران الاول قال ابن هشام قد يوهم انه حكم
متفق عليه ونظيره في الايهام قوله في باب الحكايه والعلم احكينه من بعد من ان عريا
امرا مطلقا وكان حقه ان يقيد الحكمين في البابين بالحجازيين ويقوى الايهام بين المذكورين
قوله في باب الموصول وهكذا ذو عند طيي شهر وكالتي ايضا لديهم ذات وفي باب
الاستثنا وعن تميم فيه ابدال وفي باب ما لا ينصرف وهو نظير جشما عند تميم وفي باب

Copyright @ King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)